

بحث بعنوان :

نظرية القانون الطبيعي عند فقهاء اليونان و أثرها في الفكر السياسي اللاحق

حمدي مهران

ماجستير الفلسفة – جامعة الإسكندرية

تمهيد :

تُعد نظرية القانون الطبيعي من أكثر النظريات رواجًا وتداولًا في تاريخ الفكر السياسي الفلسفي . فهي تقطع شوطًا طويلًا ما بين الحقبة الأغرريقية وحتى القرن العشرين ، وتتبدى للباحث في الفكر السياسي أكثر من مرة ، بصور مختلفة ودرجات متفاوتة . فهي تجتذب في كل مرة أنصارًا جُددًا يسعون إلى إحيائها ، أو إعادة تقديمها بصورة جديدة .

وسنحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء عن أصل هذه النظرية و تطورها ، محاولين الإجابة عن تساؤل أساسي عن طبيعة هذه النظرية عند فقهاء اليونان و أثرها في الفكر السياسي اللاحق .

تعريف القانون الطبيعي :

يشير مصطلح القانون الطبيعي **Natural Law/ Droit Naturel** إلى جملة المعايير المشتقة من طبيعة الإنسان و غائيته في العالم ^(١) و هو قانون أعلى في مقابل "القانون الوضعي" للدولة . وقواعده من المفترض أن تكون صالحة في كل مكان بالعالم و من ثم طبيعية كونها مستمدة من العقل وحده ^(٢) وإذا كانت كلمة الطبيعة في مصطلح القانون الطبيعي تدل على الثبات والصلاحية في كل زمان ومكان ، فإن مصطلح القانون يشير إلى مقاييس الصواب ، تلك المقاييس التي تتميز بالمعيارية ، لأنها توجهنا وتُلزمننا بواسطة العقل ، ولأنها صحيحة فإن العدول عنها لغيرها هو فعل غير عقلائي ^(٣).

و تركز الفكرة التقليدية عن القانون الطبيعي على عدد من المحاور الرئيسية ، والتي تتكرر بشكل واضح في أكثر من أطروحة أو وجهة نظر تُقدم حول هذا المصطلح . وهي كالتالي :

١. إن القيم الأخلاقية حقيقية و موضوعية بشكل أساسي ، وليست نسبية أو خاضعة للذوق الشخصي أو الوفاق الاجتماعي .

(١) موسوعة السياسة ، مادة : القانون الطبيعي ، رئيس التحرير : عبد الوهاب الكيالي ، ج ٤ ، ط ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٧٣٨

(2) The Dictionary of Philosophy, Art: Natural Law, edit by : Dagobert D. Runes, Philosophical Library, Inc. , New York, 1983, P:206

(3) John Finnis , " Natural Law " , In: Routledge Encyclopedia of Philosophy , edit by: Edward Craig , Vol 6 , Routledge , London & New York , 1998, P: 685

٢. القيم الأخلاقية تركز بشكل ما على الطبيعة البشرية ، التي هي جزء من النظام العام للطبيعة ، وهي ضرورية لسعادة الإنسان وازدهاره .

٣. إن القوة المعيارية و صيغة الإلزام في القيم الأخلاقية هي - بصورة ما - نتيجة ارتكازها على الطبيعة البشرية ، و يمكننا فهمها عن طريق الربط بين علم المصطلحات و المنظومة القانونية.

٤. إن استخدام العقل في دراسة الطبيعة البشرية ، وإلى حد ما الطبيعة بوجه عام ، يُقدّم دليلاً لمحتوى التزاماتنا الأخلاقية^(١).

أى أن القانون الطبيعي يُعبر عن القيم والقواعد الأخلاقية الثابتة و العامة و القابلة للتطبيق على كل البشر ، حتى وإن لم تكن مكتوبة ؛ فهي نابعة من العقل و مفهومة بالبداهة . لهذا أُعتبر القانون الطبيعي المرجع الأساسي لأي تشريع بشري .

نظرية القانون الطبيعي عند الإغريق :

بدأت فكرة القانون الطبيعي عند الإغريق بشكلٍ شعبيٍّ في أول الأمر ، فقد كانت متناثرة عند بعض شعراء اليونان الذين تكلموا عن قوانين خالدة أبدية لم تُكتب ، وليس إلى محوها من سبيل^(٢).

إلا أن هذه الفكرة قد انتقلت سريعاً إلى الفلسفة ، وفي خضم البحث عن العدالة و طرق الحكم والتمييز بين الصواب والخطأ ، والخير والشر ، فقد راودت الفلاسفة فكرة وجود قانون أعلى من القوانين الوضعية ، قانون ثابت أبدي ، صالح لكل زمان ومكان ؛ لأنه يصدر عن طبيعة الأشياء . تلك الفكرة في بساطة تعبيرها عن نزعة الإنسان إلى الكمال هي التي عبر عنها مذهب القانون الطبيعي^(٣).

وقد كان رواج هذه الفكرة وتطورها إلى نظرية متكاملة تحت تأثير النزعة القيمية والأخلاقية التي تقدمها ؛ أمراً لا مفر منه . وأصبح من المعتاد في ذلك الوقت الحديث عن القانون الطبيعي بوصفه معياراً عاماً لتحديد الصواب والخطأ من الأفعال ، كما أصبح ربط أي قوانين وضعية بهذا القانون الأبدي الأعلى مسألة تلقى قبولاً واسعاً بين الناس ، حتى وإن لاقت معارضة من البعض .

(1) Patrick D.Hopkins, The Natural Law , In : Encyclopedia of Philosophy , editor in chief :

Donald M. Borchert , Vol 6 , 2nd (edit), Macmillan References, NewYork, 2006, PP: 505-506

(٢) حسن كيره ، المدخل إلى القانون ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٩

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٠٧ - ١٠٨

ومن هنا قسم الفلاسفة الإغريق القوانين إلى نوعين ، قوانين طبيعية وقوانين وضعية . وقد أثار ذلك خلافًا حادًا بين أولئك الذين يرون في الطبيعة والقانون الطبيعي المقياس لتقييم الأفعال ، والذين يرفضون ذلك ويناصرون فكرة الاعتماد على القوانين الوضعية المنبثقة من الأعراف والتقاليد الإغريقية ، و قد أخذ التعارض بين الطبيعة والتقاليد يمتد في اتجاهين رئيسيين ، يُصور أولهما الطبيعة كقانون للعدل والحق المتأصلين في البشر و في الكون ... أما الاتجاه الثاني فقد رأى أن الطبيعة لا أخلاقية ، وأنها – كما تتجلى في البشر – أنانية و اعتداد بالذات و رغبة في المتعة والسلطان. (١)

السوفسطائيون وسقراط :

في الوقت الذي رفض فيه السوفسطائيون فكرة التسليم و الخضوع للتقاليد و القوانين الموروثة كما رفضوا اعتبار أن أى قانون يمكن أن يكون طبيعيًا وقالوا بأن أى قانون هو نتاج العرف والتقاليد لا أكثر ، واعتبروا الإنسان الفرد هو مقياس كل الأشياء من حيث وجودها وصحتها ، بل ودافعوا عن طبيعية الأفعال اللا أخلاقية ، فكما وصلنا على لسان واحد منهم ، هو كاليكليس **Calicles** أنه من الطبيعي أن يقضي القوي على الضعيف طالما سئحت له الفرصة بذلك دون أن يكون في هذا أي خطأ ، إذ يقول : " الطبيعة نفسها توعد أن يكون عدلاً أن يمتلك الأفضل أكثر من الأردأ ، والأقوى من الأضعف . وتبين الطبيعة أن العدل ، يكمن في حكم الأسمى للأدنى و امتلاكه أكثر منه في طرق متعددة ، يظهر ذلك بين الرجال كما بين الحيوانات ، وبين مجمل المدن والسلالات " (٢) فساووا في ذلك بين الإنسان والحيوان ، واعتبروا أن ذلك من طبائع الأمور .

أما سقراط فقد رفض رؤية السوفسطائيين للطبيعة بشكلها العنيف الأناني الوحشي ، كما رفض رؤيتهم للعدل كما هو معروف ، و ميز بين نوعين من القوانين : الطبيعية والوضعية ، وقد انحاز – كغيره من كبار الفلاسفة – لمسألة احترام القانون الوضعي (قانون المدينة) حافظًا على الاستقرار و نبذًا للفوضى ، بل إنه طبق ذلك على نفسه حينما رفض الهرب من سجنه و أصرَّ على تنفيذ عقوبة الإعدام التي حكمت بها المحكمة عليه ظلمًا ، احترامًا منه للقانون وحماية للدولة من الفوضى ، إذ يقول لصديقه كريتون في ذلك :

(١) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ترجمة : حسن جلال العروسي ، الكتاب الأول ، الهيئة المصرية

العامية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٣ - ٧٤

(٢) أفلاطون ، محاورات جورجياس : المحاورات الكاملة ، ترجمة : شوقي داود تمرز ، المجلد الثاني ، الأهلية

للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٦

" تصور أنني كنت على وشك الهرب ... وتظهر الدولة وقوانينها عليّ وتستجوبني (قل لنا يا سقراط ، ماذا أنت على وشك أن تفعل ؟ ألسنت ذاهبا بفعلك هذا إلى أن تجلب لنا الخراب ، نحن القوانين ، ... هل تتصور أن الدولة تقدر أن تبقى وتستمر، و ألا تتقلب رأساً على عقب ، الدولة التي لا تمتلك قوانينها القوة لتنفيذ القرارات ، بل إن هذه القرارات توضع جانباً وتداس بالأقدام من قبل الأفراد ؟) ماذا سيكون جوابنا يا كريتون على هذه الكلمات ؟ " (١)

ومن هنا يظهر موقف سقراط الواضح من احترام قوانين المدينة ، حتى لو كانت في نظره ظالمة ، لأن فيها استقرار الدولة و استمراريتها ، ففكرة ازدواج المنظومة القانونية بين ما هو طبيعي وما هو تقليدي أو عرفي ، أعتبرت خطراً على السلام الاجتماعي و تهديداً للدولة وهبتها في نفوس الناس .

ولعل تلك النظرة الموقرة للقانون الوضعي (المرتبط بالمدينة) هي التي حدت من انتشار نظرية القانون الطبيعي بين الفلاسفة الإغريق في تلك الفترة . وإن كانت لم تقضي عليها فمن المعروف أن هذه النظرية قد تطورت بشكل واضح على أيدي الرواقيين بعد ذلك لما فيها من توافق مع فلسفتهم العالمية عموماً .

أفلاطون والقانون الطبيعي :

على الرغم مما هو متواتر بين مؤرخي الفلسفة من أن أول صيغة متكاملة لنظرية القانون الطبيعي قد ظهرت على أيدي الفلاسفة الرواقيين ، إلا أنه من المعروف أيضاً أن الفلاسفة الإغريق الكبار قد أسهموا بشكل رائع في صياغة ما أصبح بعد ذلك نظرية القانون الطبيعي. (٢) وقد كان إسهامهم هذا يتباين بحسب مواقفهم الفكرية تجاه عدد من القضايا ، كموقفهم من الطبيعة وهل هي خيرة أم لا ، وموقفهم من الطريقة التي نستخدمها للحكم على الأشياء إن كانت صواباً أم خطأ .

وقد كان لأفلاطون اسهاماً مميزاً في هذا الإتجاه ، فقد قدم لنا منظوراً عقلائياً للحكم على الأشياء من حيث الصواب والخطأ ، أي أنه عمل على ربط أحكامنا الأخلاقية بالعقل وبذلك يمكننا أن نقول أن أفلاطون قد مهد للفكر الذي يقول بأن الخير – أو على الأقل النظام الخيّر – يأتي بشكل أساسي من العقل (٣)

(١) أفلاطون ، محاوره كريتون : المحاورات الكاملة ، المجلد الثالث ، ص ٣٣٨ بتصرف

(2) Patrick D.Hopkins, The Natural Law, P: 506

(3) Ibid, P: 506

وهو بهذا يؤسس لقبول الإنسان للأحكام العقلية العليا على الأشياء ، والتي من خلالها يصبح الصواب صواباً لدى الجميع بالفطرة ، والخطأ خطأً بالفطرة أيضاً ، لأن الخير والشر بهذا المنظور يرتبط بقواعد عقلية ثابتة لا تتغير بتغيير الأشخاص أو المكان أو الزمان . وقد أظهر أفلاطون - على لسان سقراط - ميله لاعتبار الأشياء الصحيحة هي التي تتفق و الطبيعة ، أي أنها دائماً ثابتة لثبات المصدر الذي جاءت منه ، وأن أي محاولة لمعادنة الطبيعة ستأخذ الإنسان في الإتجاه الخاطئ . فيقول على لسان سقراط :

" إن الأعمال تُفعل طبقاً لطبيعتها المناسبة ، وليس طبقاً لرأينا عنها ... إذا ذهبنا عكس الطبيعة سنُخفق ولن نُحقق شيئاً ... فليست كل طريقة هي الطريقة الصحيحة ، بل إنَّ الطريقة الصحيحة هي الطريقة الطبيعية " (١)

وقد كرر أفلاطون فكرته عن ضرورة احترام تطبيق الأشياء وفقاً للطبيعة في محاورة القوانين أيضاً ، وهي من أعماله المتأخرة ، حيث رفض فيها أن تكون هناك علاقات حبّ غير طبيعية بين الفتيان والفتيات ، وتساءل كيف نقدر أن نتخذ احتياطاتٍ ضد الحب غير الطبيعي للفتيان والفتيات (٢) ، وعلل رفضه هذا بالنتائج الكارثية التي ستقع جراء مخالفة الطبيعة :

" الأثيني : إن اعتراضك جيد ، لكن ألم أقل لتويّ إن لديّ طريقة لجعل الرجال يستخدمون الحب الطبيعي و يمتنعون عن ممارسة الحب خلافاً للطبيعة ، لنلّا يُدمروا عمداً بذور التكاثر الإنساني " (٣)

إذن - وفقاً لكلام أفلاطون - فالطبيعة لديها قوانينها الثابتة ، التي تدلنا على الصواب والخطأ ، الخير والشر ، وأنّ عقل الإنسان في حكمه الفطري على الأشياء بالرفض أو القبول إنما هو جزء من هذه الطبيعة ، وأن القانون الذي نطبقه داخل المدينة ينبغي أن يتوافق مع هذا القانون الطبيعي الذي يجعل الأشياء تحدث وفقاً لنظام معين لا يمكن العبث به أو تغييره ، وإلا كانت العاقبة سيئة .

ويظهر لنا هنا الخلط الذي كان موجوداً في ذلك الوقت بين معنى القانون كمنظومة لضبط السلوكيات اجتماعياً ، وبين نواميس الطبيعة و قوانينها المنظمة للحياة الطبيعية على كوكبنا .

(١) أفلاطون ، محاورة كراتيلوس : المحاورات الكاملة ، المجلد الرابع ، ص ٢٢

(٢) أفلاطون ، محاورة النواميس (القوانين) : المحاورات الكاملة ، المجلد السادس ، الكتاب الثامن ، ص ٣١٩

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٢٣

وبالإضافة لاسهام أفلاطون السابق عن ربط القاعدة الأخلاقية في الحكم على الأشياء بالطبيعة و قوانينها ، فإنه قد قدم إسهامًا آخر لا يقل أهمية في هذا الباب ، ألا وهو ربطه بين القانون الطبيعي وبين السماء ، ونظرته للطبيعة كمعبر عن الإله بشكل ما ، فنجده يقول في محاوره القوانين :

" .. إن حاكم العالم (الله) رتب كل الأشياء ، قصد الامتياز و وقاية الكل " (١)

وفي هذا انتقال واضح لفكرة القانون الأبدى الطبيعي من كونه نابع من العقل الفطري إلى كونه من صنع الإله ، وهي الفكرة نفسها التي ستلقى رواجًا في فترة العصور الوسطى تحت مظلة الكنيسة بعد ذلك .

وبرغم من تلك المساهمة الأفلاطونية في نظرية القانون الطبيعي إلا أن الفيلسوف الكبير سار في نفس اتجاه الذي اتخذه باقي فلاسفة دولة المدينة باحترام القوانين والمحافظة على السلام الاجتماعي ، وقد حاول أفلاطون في محاوره شيخوخته (القوانين) أن يركز أكثر على موضوع القانون ولجأ إلى تحليلٍ دقيقٍ حقًا ، تناول فيه النظم والقوانين الواقعية ، وأوصى بربط مثل هذه الدراسات بالتاريخ (٢)

أرسطو و القانون الطبيعي :

لم يعمل أرسطو على تطوير نظرية للقانون الطبيعي في فلسفته كما سيفعل الرواقيين بعد ذلك ومن بعدهم القديس توما الأكويني (٣) لكنه بالرغم من ذلك كان له موقفًا أقوى تأثيرًا على القانون الطبيعي (٤) من موقف أفلاطون . فقد ظهرت لمحات من أفكاره تجاه القانون الطبيعي في رؤيته عن الاختلافات بين البشر وفقًا للطبيعة ، خاصة نظريته عن العبودية الطبيعية ، التي دافع فيها عن نظام العبودية وقال بأن الناس يولدون أحرارًا أو عبيدًا بالطبيعة .

لكن أهم الأفكار التي قدمها أرسطو في إطار نظرية القانون الطبيعي هي فكرته عن الغاية ، حيث يرى أن كل شيء له غاية أو هدف يسعى لتحقيقه .. وأنا بمعرفتنا للغاية من كل شيء يمكننا أن نحدد طبيعة عمله وما الخير العائد من ورائه . يقول أرسطو في مستهل كتابه الأخلاق :

(١) أفلاطون ، محاوره النواميس (القوانين) : المحاورات الكاملة ، المجلد السادس ، الكتاب العاشر ، ص ٤١٨

(٢) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول ، ص ١٣٩

(3) Fred D. Miller, JR, Naturalism, In : THE Cambridge History of Greek and Roman, Edited by: Christopher Rowe & Malcolm Schofield, Cambridge University Press , London, 2008, P: 321

(4) Patrick D.Hopkins, The Natural Law, P: 506

" إن كل عملٍ ، وكل ترتيبٍ ، وكل فعلٍ و تصرفٍ أيضاً يهدف لتحقيق خيرٍ ما ، لهذا يمكننا أن نقول أن الخير هو ما تهدف إليه كل الأشياء " (١)

وبهذا المعنى أعتبر أرسطو الإنسان كائن طبيعى يسعى لغايات إنسانية خيرة كالسعادة والفضائل ، وأن هذه الغايات و الأهداف الخيرة هي ما تحقق وجوده الإنسانى ، فالإنسان يسعى نحو السعادة ، وسعيه هذا يستند إلى العقل الذى يجعله يتحرك لتحديد أفعاله وفقاً لقواعد التفكير السليم ، التى يعتبرها المرشد له فى فعل الخير وتجنب الشر . وهذه الفكرة بالتحديد سيتم تطويرها بعد ذلك فى إطار نظرية القانون الطبيعى لاحقاً .

وقد تعرض أرسطو أيضاً لرؤيته للقانون الطبيعى فى كتابه " الخطابة" فى خضم حديثه عن مهارة المحامى فى استخدام القوانين لصالحه ، فقال :

" الآن ، يوجد نوعان من القوانين : القوانين الخاصة والقوانين العامة . وأنا أقصد بالقوانين الخاصة تلك الموضوعة بواسطة كل الناس و تتعلق بهم . و التى تنقسم مرة أخرى إلى قوانين مكتوبة و غير مكتوبة . وأقصد بالقوانين العامة تلك التى تركز على الطبيعة " (٢)

ومن هنا فقد قسم أرسطو العدالة إلى نوعين : عدالة قائمة على التقاليد و أخرى قائمة على الطبيعة ، وقال بأن الأولى قابلة للتغيير بتغيير الحكومات ، لأنها محدودة المجال فهى لتلبية احتياجات مجتمع ما ، أما الثانية فهى ثابتة و تصلح لكل المجتمعات و تحتل مكانة أعلى من الأولى .(*)

وهنا أرسطو عاد ليكرر فكرة علو القانون الطبيعى على القانون الوضعى ، وذلك بربط الأول بالعقل ، وربط الثانى بالتقاليد والأعراف المجتمعية ، التى ينبغى لها الخضوع للعقل لتحقيق الغايات الخيرة للإنسان.

الرواقيون ونظرية القانون الطبيعى:

يُعد إسهام المذهب الرواقى فى نظرية القانون الطبيعى هو الإسهام الأكبر فى تاريخ الفكر الفلسفى الأغرقي . ولعل ذلك يرجع إلى التوافق بين مفهوم القانون الطبيعى و

(1) Aristotle, Nicomachean Ethics, trans.by: Drummond Percy Chase, George Routledge , London , 1910 , Book I, P: 1

(2) Aristotle, The Art of Rhetoric , Trns.by: John Henry Freese , William Heinemann & G.P.Putnam's Sons , London & NewYork , 1926, Book I , P:139

(*) انظر :

J.A.K. Thomson, The Ethics of Aristotle , The Penguin Classics, London , 1953, P:137-138

فلسفة الرواقيين العالمية ، التي تجاوزت حدود دولة المدينة الضيقة وأصبحت تشمل العالم بأسره ، وهو ما يتماشى مع المُكون الرئيس لمفهوم القانون الطبيعي ، ألا وهو العالمية و الثبات . فالقانون الطبيعي ليس قانوناً ذا أحكامٍ نسبية تخص شعباً بعينه أو مدينة بعينها ، بل هو قانون واحد لكل بني الإنسان . ورؤية الرواقيون للقانون الطبيعي هنا تعتبر جزءاً من رؤيتهم الأوسع للمجتمع البشري ، والتي لخصها أحد المؤرخين في العبارة التي تقول " ربُّ واحد.. دولةٌ واحدة .. قانونٌ واحد" (١)

إن الفترة التي نشأ فيها المذهب الرواقي كانت فترة اضمحلال لدولة المدينة ، وقد كانت فلسفة الرواقيين الناظرة للمجتمع البشري ككتلة واحدة تعبر عن تلك الفترة التي بدأت فيها عزلة اليوناني خلف أسوار مدينته تنكسر و تتلاشى تدريجياً . وقد قدم الرواقيون مفهومهم عن الدولة العالمية التي تجمع كل الناس بالتوازي مع النظام القديم القائم على مفهوم دولة المدينة . وقد أخذوا التقسيم القديم للقانون إلى (طبيعي / وضعي) وقالوا بأن القانون العادي (الوضعي) للمدينة ، والقانون الطبيعي للدولة العالمية ، وهو القانون الأكثر كمالاً (٢) وأكدوا على فكرة علو القانون الطبيعي على قانون المدينة ، وأنه في حالة التعارض بين القانونين فإن القانون الطبيعي هو دائماً على حق ، ويصير قانون المدينة المحلي لاغياً (٣)

ويمكننا أن نلاحظ هنا كيف أخذ الرواقيون الخطوة التي عجز عن أخذها من سبقهم من الفلاسفة ، فلم يقل أفلاطون أو أرسطو في أي وقت بإلغاء قانون المدينة لصالح القانون الطبيعي ، ولم يكن حماسهما تجاه القانون الطبيعي كافٍ كي يعتبروه نداءً لقانون المدينة ، بل على العكس ، كان توقيهم للقوانين المحلية المنبثقة من التقاليد بالغ الوضوح .

أما بالنسبة للمفهوم الرواقي للقانون الطبيعي ، الذي أعلى من شأن هذا الأخير على القانون المحلي للمدينة فقد استند في ذلك إلى فرضية أن القانون الطبيعة هو نتاج العقل بينما القانون المحلي هو نتاج التقاليد الموروثة ، لهذا فالعقل المنزه عن الخطأ يهدي الناس إلى ما يجب أن يفعلوه ، وما يجب أن يجتنبوه ، فالعقل المنزه عن

(1) Car Joachim Friedrich , The Philosophy of Law in Historical Perspective , 2nd (ed) , University of Chicago Press , Chicago, 1963, P:28

(٢) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثاني ، ص ٣٥

(٣) محمد محمود ربيع ، الفكر السياسي الغربي: فلسفته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٩٨

الخطأ هو القانون الطبيعي وهو المقياس في كل مكان لما هو حق و عدل ، لا تتغير مبادئه ، وهو مُلزم لكل الناس حكماً ومحكومين على السواء ، وهو قانون الله ^(١)

وقد طور الرواقيون رؤية أرسطو السابقة عن الغائية في كل شيء ، وجعلوها رؤية عالمية تقول بأن هناك سبباً هدفاً من كل شيء في الطبيعة ، وأن العقل بقانونه الطبيعي هو الذي يحدد لنا ويرشدنا لفهم تلك الأهداف ، لأن العقل عندهم مرتبط بالطبيعة ، بل إن زينون (٣٣٤ ق.م. - ٢٦٢ ق.م) مؤسس الرواقية هو صاحب العبارة الشهيرة " العيش وفقاً للطبيعة " ^(٢)

وقد تبع الرواقيون أفلاطون في فكرة ربط القانون الطبيعي بالإله ، وقد كان منظورهم للإله يتلخص في أنه الغاية من وراء كل الأشياء ، لهذا فهم يعتبرون أن الطبيعة هي الإله ^(٣)

والمدرسة الرواقية ، وإن كانت قد بدأت إغريقية ، إلا إنها لم تلبث أن انتقلت إلى روما ، ليتلقف الرومان الأفكار الرواقية و يتعلموها ، وقد ظهر مبدأ القانون الطبيعي كتطور منطقي لاستيعاب الرومان للفلسفة اليونانية من جانب ، ولفهمهم للنظم القانونية غير الرومانية من جانب آخر ، مما دفعهم إلى الاعتقاد بوجود مبادئ قانونية تنبث بالطبيعة في عقول البشر. هكذا تم الاعتراف بهذه المبادئ أو القانون الطبيعي كقانون عالمي أسمى من كل القوانين وذو ولاية عالمية لعدالته واعتماده على العقل والمنطق ^(٤)

كما أن القانون الطبيعي بطابعه العالمي قد وجد في النزعة الانفتاحية على العالم لدى الرومان وفي امبراطوريتهم التي تتضخم يوماً بعد يوم ؛ أرضاً خصبة للنمو والانتشار ، فكان ظهوره مترامناً مع متطلبات مرحلة المساواة و القانون الطبيعي ، التي تعد من أعظم مراحل الإبداع في تاريخ القانون. ^(٥) وقد أسهم القانون الطبيعي بعد ذلك في ظهور قانون الشعوب الروماني ، الذي كان مختصاً بالفصل في النزاعات الواقعة بين الأجانب من الخاضعين للإمبراطورية الرومانية ، وقد كان القانون الطبيعي أحد المصادر الرئيسية التي يستقي منها قانون الشعوب نصوصه و مواده.

(١) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثاني ، ص ٣٣

(2) Erik Wiegardt , The The Stoic HandBook , 2nd (ed) , Wordsmith Press , San diego , 2010 , P:8

(3) Ibid, P:9

(٤) محمد محمود ربيع ، الفكر السياسي الغربي ، ص ٩٧

(5) Roscoe Pound , An Introduction to The Philosophy of Law , 4th(ed) , Yale University Press, New Haven , 1930, P:33

ولعل الفيلسوف ورجل الدولة الروماني شيشرون (١٠٦ ق م – ٤٣ ق م) خير من عبر عن الأفكار الرواقية حول القانون الطبيعي ، فقد كانت الافكار الرواقية عن القانون الطبيعي منتشرة في مؤلفاته التي وصلت إلينا . فنجده يقول في كتابه "الجمهورية" :

" حقا هناك قانون العقل الصحيح المتوافق مع الطبيعة ، المتجلي في كل شيء ، غير قابل للتغيير ، أبدي ، يأمرنا بفعل الصواب ، وينهانا عن فعل الخطأ ، سلطانه فقط على الرجال الصالحين ، أما السيئين فلا سلطان له عليهم . لا بديل له ، ولا يمكن الحذف منه أو إلغائه ، ولا يحق للشعب أو لمجلس الشيوخ أن يُعفينا منه . لا يحتاج إلى تفسير أو إلى تعليق ، ليس قانوناً لروما وآخر لأثينا ، ليس قانوناً لليوم وآخر لغدٍ ، وإنما هو قانون أبدي وثابت لكل الأمم وفي كل الأوقات . الله الواحد ، الحاكم و رب العالمين هو الذي سنَّ وشرَّع هذا القانون " (١)

إن مثل تلك الأفكار الرواقية عن القانون الطبيعي نجدها منتشرة في مؤلفاته ، و هي ترسخ للأسس التي انبنت عليها نظرية القانون الطبيعي الرواقية ، ففي العبارة السابقة مثلا نجد أن العديد من الصفات المميزة لنظرية القانون الطبيعي التقليدية موجودة : الدعوة للعقل ، الغايات الطبيعية ، العالمية ، المظاهر القانونية للالتزام و التوصية و العقاب ، والارتباط بالطبيعة البشرية ، وقدرتنا الداخلية على تحديد واجباتنا وفقا للقانون الطبيعي عبر الحدس و الوجدان أو قبول البديهيات ، والاعتماد على الله كمشرِّع (٢)

وقد كانت تلك الفكرة الأخيرة عن الإله المشرع هي التوطئة للرؤية المسيحية للقانون الطبيعي عند توما الأكويني بعد ذلك .

المسيحية ونظرية القانون الطبيعي :

إن المتتبع لنظرية القانون الطبيعي يمكنه أن يلاحظ التطور الواضح الذي لحق بفكرة القانون الطبيعي في ذاتها ، حيث بدأت كفكرة تأمل فلسفية ، ثم صارت فكرة دينية ، ثم لم تلبث أن تحولت إلى فكرة قانونية (٣)

(1) Cicero , The Republic , Trans.by: G. W. FEATHERSTONHAUGH, G. & C. CARVILL , NewYork, 1829, PP:29 - 30

(2) Patrick D.Hopkins, The Natural Law, P:507

(٣) حسن كبيره ، المدخل إلى القانون ، ص ١٠٨

وتعد المرحلة المسيحية في تاريخ تلك النظرية هي المرحلة الدينية للفكرة ؛ حيث أصبح الارتباط بين القانون الطبيعي والسماء أمراً جوهرياً فيها . فقد تطورت الفكرة تحت مظلة الكنيسة المسيحية حتى صار القانون الطبيعي هو ذلك القانون الإلهي الذي يسمو على القانون الوضعي ... وقد أرادت الكنيسة بتحويل فكرة القانون الطبيعي إلى فكرة دينية أن تُمكن لسلطان البابا على سلطان الملوك ، أي أن تمكن للسلطة الروحية من السلطة الزمنية فتُخضع سلطان الدولة لسلطان الكنيسة (١)

وبذلك أصبح القانون الطبيعي هو قانون الله بشكل رسمي ، وقد تم استثمار الإرهاصات الفكرية لدى الرواقيين حول فكرة الإله المشرّع لإنشاء تصوراً جديداً يجعل من القانون الطبيعي قانوناً مقدساً أو وحياً من السماء . فنجد القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٣٠م) يقول في كتابه الشهير مدينة الله :

" إن سلام الإنسان الفاني مع الإله الخالد إنما يكمن في طاعة قانونه الأزلي الموجود في الإيمان " (٢)

كما نجده يكرر في نفس الكتاب أكثر من مرة عبارة قانون الرب " **The God Law** " ، ولا يخفى ما في ذلك من تأكيد على فكرة القانون الأعلى أو القانون السماوي والذي يختلف عن نظيره الأرضي الذي هو من صنع البشر .

لكن يبقى القديس توما الاكويني (١٢٢٥ - ١٢٧٤ م) صاحب الإسهام الأهم في نظرية القانون الطبيعي ، والمعبر الأول عن الأفكار الكنسية تجاه مفهوم القانون الطبيعي عموماً . فقد وجّه عنايته إلى تطوير نظريته العامة عن القانون بدرجة تفوق عنايته بأي جزء آخر من نظريته السياسية (٣)

ولو تأملنا رؤية توما الاكويني للقانون الطبيعي سنجده قد وجّه جهوده المتواصلة نحو التدليل على وجود علاقة وثيقة بين القانون السماوي والقانون الإنساني ... فإن القانون عنده جزء لا يتجزأ من نظام الحكم الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض. (٤)

وهو في ذلك يتبع آراء سابقه ممن ربطوا بين المنظومة القانونية الأرضية والمشرّع السماوي ، في محاولة لصنع قانون ثابت عام صالح لكل زمان ومكان .

(١) حسن كيره ، المدخل إلى القانون ، ص ١١١

(2) St. Augustine, The City of God. Trans. By: Marcus Dods , Vol 2 , Edinburgh T. & T. Clark, London, 1913, ch: XIII, P: 227

(٣) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثاني ، ص ١٦٤

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٦٣

لكن الاكوييني قد فعل ذلك بشكل أكثر تنظيمًا و منهجية ، متنبِّعًا أرسطو في كثير من أرائه ، خاصة تلك المتعلقة بفكرة الغائية وسعي الإنسان نحو تحقيق السعادة.

وقد قسم الاكوييني القانون إلى أربعة أنواع : (١)

١. القانون الأزلي : وهو عنده تعبير عن الحكمة الإلهية ، لكنه يسموا عن الطبيعة البشرية ، و عن الفهم البشري .

٢. القانون الطبيعي : وهو يعبر عن انعكاس تلك الحكمة الإلهية في المخلوقات ، ويظهر في فعل الخير وتجنب الشرور .

٣. القانون الإلهي : الذي هو الوحي أو التبليغ في صورة الشريعة المرسلّة إلينا من الله .

٤. القانون الإنساني : هو قانون الشعوب المدني وهو مشتق من القانون الطبيعي وناتج عنه .

وكما هو واضح فإن الاكوييني لم يجعل من هذه القوانين الأربعة سوى قانون واحد من صنع البشر ، وباقي القوانين هي سماوية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ولعل في ذلك دلالة على نزعة التقديس التي شملت القانون في فلسفته .

وقد أسهب توما الاكوييني في شرح رؤيته والدفاع عنها في كتابه الخلاصة اللاهوتية (*) وحاول أن يؤكد على معنى الترابط بين كافة القوانين السابقة لأنها تعود في أصلها إلى مصدر واحد ، فيقول :

" ..فإذن جميع الشرائع (القوانين) متفرعة من الشريعة الأزلية " (٢)

كما أكد على أهميتها جميعًا وعلى أهمية الدور الذي يقوم به كل منها . فجعل القانون الأزلي هو الأعلى والأسمى ، ثم جعل من القانون الطبيعي انعكاس للحكمة الإلهية على الإنسان ، والتي بها يعرف الصواب والخطأ ، ثم أكد على أهمية القانون الإلهي الذي يرشد الإنسان للطريق الصحيح في صورة الوحي ، ثم القانون الإنساني الذي هو التطبيق العملي و النتيجة الحتمية للقانون الطبيعي. (٣)

(١) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثاني ، ص ١٦٤ وما بعدها

(*) انظر تقسيمه للقوانين (الشرائع) و شرحه لمصدرها السماوي في :
توما الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية ، ترجمة : الخوري بولس عواد ، المجلد الرابع ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٨٦٨ ، ص ٥٦٨

(٢) توما الاكوييني ، الخلاصة اللاهوتية ، م ٤ ، ص ٥٩١

(٣) جورج سباين ، مرجع سابق ، ص ١٦٧

وقد كان ربط الأكويني بين القانون الطبيعي (الذي هو إنعكاس للحكمة الإلهية في الإنسان) وبين القانون الإنساني ؛ هو الوسيلة لجعل التعاليم السماوية حاکمة للقوانين والسنن الأرضية ، وبذلك يصبح الإنسان ناقلاً للقيم والأوامر الإلهية ومُسجلاً لها لا أكثر ، وأن استخدامه العقل إنما هو ممارسة لهذا الإنعكاس للحكمة الإلهية في صورة تطبيق القانون الطبيعي . وهو قد استمر الأساس الخلفي الذي يربط القانون الطبيعي والإنساني كما رآه توما الأكويني إلى زمن جون لوك الذي حبّذه وأخذ به^(١)

وقد رفع الأكويني من شأن القانون الطبيعي بناءً على تصوره للقانون ذاته ، فبما أن القانون موجود بشكل أساسي في عقل المشرّع ، فإن القانون الطبيعي موجود في العقل الإلهي . وهكذا فإن إجابته عن التساؤل حول مدى ثبات القانون الطبيعي تقوم على أن العقل الإنساني متغير وغير كامل ، ومن ثم فإن القانون الطبيعي ثابتاً لثبات العقل الإلهي ، الذي هو صانع الطبيعة^(٢)

وبناءً على ما سبق فإن توما الأكويني قد قال بعلو القانون الطبيعي على قانون الدولة ، لهذا فقد قرر أنه في حالة تعارض القانون الطبيعي مع القوانين الوضعية فإن اليد العليا يجب أن تكون للقانون الطبيعي . لكنه برغم ذلك بقى موقفه غامضاً تجاه كيفية تصرف المواطن عندما يفرض عليه الحاكم التزاماً أو واجباً يتعارض مع القانون الطبيعي ، ويبدو أنه كان يعتقد أن من الواجب الاستمرار في الطاعة تجنباً للفضيحة أو الفوضى ، وأن يُترك الأمر لله ليسوي الوضع بطريقته الخاصة^(٣)

عصر النهضة والعصر الحديث :

ظل القانون الطبيعي كفكرة لها بعداً دينياً مقدساً ، متسيدة الفكر السياسي والقانوني في أوروبا حتى عصر النهضة ، حيث بدأت التغييرات السياسية و الدينية و الإجتماعية في ذلك العصر تُعلي من شأن القومية و الدولة الوطنية ، وبدأ الفكر السياسي في التركيز على أفكار جديدة كفكرة العقد الإجتماعي **Social Contract** و فكرة السيادة **Sovereignty** . خاصة تلك الأخيرة التي لاقت اهتماماً واسعاً من الباحثين ، وقد كان من أثر هذه المغالاة في تصور فكرة السيادة توارى فكرة القانون

(١) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثاني ، ص ١٦٨

(2) Russell Hittinger, Thomas Aquinas on Natural Law and the Competence to Judge , In: St. Thomas Aquinas & Natural Law Tradition , edit by: John Goyette & Mark S. Latkovic, CUA Press, NewYork, 2004, P: 265

(٣) دينيس لويد ، فكرة القانون ، ترجمة : سليم الصويص ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٤٧ ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٧٦

الطبيعي^(١) حالها في ذلك حال معظم أفكار فترة العصور الوسطى التي لم يكن الحماس لها نفسه في فترة عصر النهضة وما تلاها .

إلا أنّ توارى فكرة القانون الطبيعي في تلك الفترة لا يعني اختفاءها بالكلية ؛ فقد كانت موجودة كفكرة داعمة للنظريات السياسية التي راجت في ذلك الوقت . ولعل أهم تلك النظريات هي نظرية العقد الاجتماعي ، التي كانت تقوم على فكرة أولية مفادها أن الإنسان قبل مشاركته في العقد الاجتماعي الذي أسس الدولة الحالية كان يعيش حالة الطبيعة الأولى **State of Nature** . وقد اختلف الفلاسفة حول شكل الحياة في تلك الفترة ، وهل كانت سعيدة أم تعيسة.

حيث رأي توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩ م) أنها كانت حالة " حرب الجميع ضد الجميع " ، وهو ما أعطى انطباً بأن مفهوم الطبيعة يشير إلى الوحشية و العنف و استباحة كل شيء . فعندما يذكر هوبز عبارة " حالة الطبيعة " فإنه يصف مُناخاً خطراً يجب علينا أن نستخدم العقل لتغييره . فحالة الطبيعة هي حالة رعب ، أما حالة السلم فهي حيلة من صنع العقل^(٢)

وقد كان هذا التحول في رؤية الطبيعة من كونها سامية و يعتمد الإنسان على قانونها لمعرفة الصواب ، إلى اعتبارها حالة من الوحشية و الاستباحة و التهديد ؛ ما زاد موقف القانون الطبيعي سوءاً في ذلك الوقت .

بينما خالف جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤ م) في ذلك هوبز ، فلم يقل بخطورة حالة الطبيعة الأولى ، وشدد على أنها لم تكن حالة اللاقانون ، بكل كانت خاضعة لقانون الطبيعة ، إذ يقول في ذلك :

" إن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة ، الذي يُلزم الجميع . والعقل ، الذي هو هذا القانون ، الذي يُعلم كل الناس أنهم متساوون و مستقلون ، وأنه لا ينبغي لأحدٍ أن يؤدي أحداً ، في حياته أو نفسه أو ماله " ^(٣)

ووفقاً لنظرية العقد الاجتماعي ، فإن الأفراد كانت لهم حقوقاً طبيعية من قبل انشاء المجتمع المدني ، وأن هذه الحقوق محمية بالقانون الطبيعي ، فلا يحق للحاكم أن يتعدى على حقوقهم الطبيعية أو يخالف بقوانينه القانون الطبيعي السابق عليها والموروث من حالة الطبيعة الأولى .

(١) حسن كبيرة ، المدخل إلى القانون ، ص ١١٤

(2) Patrick D.Hopkins, The Natural Law, P:511

(3) John Locke, Two Treatise of Government , Cambridge University Press , Cambridge , 1960 , P: 271

وقد كان لهذه الفكرة ، وتطوراتها بعد ذلك على يد العديد من الفلاسفة ، أثرًا هامًا في نظرية القانون الطبيعي ؛ فبعد أن كان يُنظر إلى القانون الطبيعي في البدء على أنه يفرض واجبات ومحذورات ، أصبح يُنظر إليه الآن على أنه مصدر الحقوق الديمقراطية الأساسية التي تقيد حرية الحكام الذين كانوا يعتبرون أنهم يتمتعون بسلطات مطلقة .^(١)

غير ان أهم ما اسهمت به تلك الفترة في نظرية القانون الطبيعي هو تحويلها من فكرة تستند إلى قاعدة لاهوتية إلى فكرة قانونية مجردة ، وقد كان صاحب النصيب الأوفر من هذا الإسهام هو القانوني الهولندي هوجو جروسيوس **Grotius** (١٥٨٣ - ١٦٤٥م) الذي يُعدّ أبا القانون الطبيعي الحديث^(٢) حيث قام بإبراء القانون الطبيعي مما أسبغته عليه الكنيسة في القرون الوسطى من صفة دينية ... ثم اتخذ من القانون الطبيعي وسيلة لتوجيه القوانين الوضعية وجهة العدل ، فحررها من تحكم الدول و أصحاب السلطان فيها ، ثم ذهب إلى إقامة العلاقات بين الدول على أساس القانون الطبيعي في السلم والحرب على السواء ، فأخرج بذلك إلى الوجود فكرة القانون الدولي العام بمعناه الحديث^(٣)

وتكمن أهمية ما فعله جروسيوس ، ليس في أسبقيته في ذلك ، وإنما في عمق تصوره للقانون الطبيعي كنتاج للعقل الإنساني وليس الوحي السماوي ، فقد أدرك جروسيوس أن ربط القانون الطبيعي بالسما سيجعل غير المؤمنين في حلٍّ من اتباع أحكامه . وبرغم من أن فكرة صلاحية القانون الطبيعي وترايطه حتى وإن لم يكن الإله موجودًا قد طُرحت قبل جروسيوس ... إلا أنّ جروسيوس قد جعلها أكثر وضوحًا وقوة^(٤) فشدد على توضيح الفرق بين ما هو طبيعي وما هو إلهي ، إذ يقول :

" إنه ليس من المستغرب أن بعض الأشياء التي يسمح بها القانون الطبيعي والقانون المدني ينبغي أن تكون محرمة من جانب القانون الإلهي"^(٥)

فالقانون الطبيعي عنده لم يكن هو القانون الإلهي ، فالأول مصدره العقل بينما الثاني مصدره السماء .

(١) دينيس لويد ، فكرة القانون ، ص ٧٨

(2) Patrick D.Hopkins, The Natural Law, P:510

(٣) حسن كبيرة ، المدخل إلى القانون ، ص ١١٤ - ١١٥

(4) Howard P.Kainz , Natural Law: An Introduction and Re-examination, Open Court Publishing, NewYork , 2004, P: 33

(5) Hugo Grotius, On The Law of War and Peace, Trans.by: A.C.Campbell ,Batoche Books,Ontario,2001,B1,C1,P:13

وقد كانت رؤية جروسيوس الإنسانية للقانون ، وتخليصه من ارتباطه التاريخي بالسماء ، وتحتيته لفكرة الإله المشرع ؛ السبب في إحداث نقلة عظيمة في لغة القانون الطبيعي ، فقد بات من السهل الحديث عن القانون الطبيعي بوصفه جزءاً جوهرياً من الوجود الإنساني لا انعكاساً لرؤية إلهية (١)

وإذا انتقلنا إلى كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤ م) فسنجد أنه قد أدلى بدلوه في موضوع القانون الطبيعي بشكل مختلف ، فعلى الرغم من أن كانط لم يكن أحد منظرَي القانون الطبيعي إلا أنه قد ناقش معنى و نوعية القانون الطبيعي من وجهة نظر فينومينولوجية إن جاز الوصف . (٢) فقد قسم القانون بوصفه علماً منظماً إلى : قانون طبيعي لا يقوم إلا على مبادئ قبلية ، وقانون وضعي يصدر عن إرادة المشرع . أما القانون بوصفه ملكة إلزم الغير بواجب ، أي بوصفه مبدأً تشريعياً شرعياً يتعلق بالغير ، فإنه ينقسم إلى قانون فطري وقانون مكتسب . والأول هو الحق الذي لكل إنسان بحكم الطبيعة ، بغض النظر عن كل مرسوم قانوني ، والثاني هو الذي يفترض مثل هذا المرسوم . (٣) ولعل في رؤية كانط هذه تعبيراً نموذجياً عن روح هذا العصر فيما يخص النظرة للقانون الطبيعي بالمقارنة بالقوانين الوضعية .

وقد شهدت نظرية القانون الطبيعي انتعاشة واضحة نتيجة الإسهامات الفلسفية والقانونية في ذلك الوقت ، فقد كانت ظروف هذا العصر تدفع في اتجاه الحديث عن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية للإنسان ، وبهذا قد أُتيح لفكرة القانون الطبيعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر حظ كبير من الذيوع والانتشار (٤)

وقد جاءت الثورة الفرنسية لتنتقل القانون الطبيعي لأول مرة من صفحات الكتب إلى مجال التطبيق العملي ، فقد حرصت على اعتناق فكرة القانون الطبيعي كموجه ومقيد لسيادة الشعب فأعلنت ما أسمته بحقوق الإنسان الطبيعية التي تلتزم القوانين الوضعية بالاعتراف بها ... وبذلك أُتيح لمذهب القانون الطبيعي أن يصبح مذهباً رسمياً يتضمنه إعلان رسمي هو " إعلان حقوق الإنسان والمواطن " ، بعد أن كان مجرد فكرة تجري بها أقلام الفلاسفة والكتاب (٥)

(1) Patrick D.Hopkins, The Natural Law, P:510

(2) Howard P.Kainz , Natural Law,P:40

(٣) عبد الرحمن بدوي ، فلسفة القانون والسياسة : إمانويل كانط ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢

(٤) حسن كيرة ، المدخل إلى القانون ، ص ١١٦

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٢٣

ولم يتوقف أمر الاهتمام بالقانون الطبيعي عند هذا الحد بل تبع ذلك محاولة النص على القانون الطبيعي في القانون المدني الفرنسي المعروف بتقنين نابوليون الصادر عام ١٨٠٤ م. حيث تم تصدير مشروع هذا القانون بما يلي : " يوجد قانون عالمي ثابت هو مصدر كل القوانين الوضعية ، ليس هو إلا العقل الطبيعي من حيث أنه يحكم كل شعوب الأرض " . لكنه حذف من القانون عند صدوره تسليماً بأن النصوص التشريعية الوضعية ليست محلاً لإعلان المبادئ الفلسفية (١)

ويبدو أن هذه كانت بداية التراجع و الانزواء للقانون الطبيعي ، حيث عاش ، على مستوى النظرية و التطبيق ، أسوأ فتراته خلال القرن التاسع عشر ، خاصة مع بزوغ نجم النظرية التاريخية و المذهب الوضعي ونقدهما الشديد لنظرية القانون الطبيعي . ومع ذلك فإن فكرة القانون الطبيعي لم تنطفئ ، فهي تملك فعلاً القدرة على البقاء غير القابلة للانطفاء (٢)

الحقبة المعاصرة وإحياء نظرية القانون الطبيعي:

بعد أن فقدت نظرية القانون الطبيعي بريقها في القرن التاسع عشر ، ولم تعد محط أنظار المفكرين والقانونيين ، فقد أتيح لها في أواخر هذا القرن وبدايات القرن العشرين أن تجد من الفقهاء من يلتمس لها البعث والنشور (٣)

وقد كان أشهر من أخذ على عاتقه هذه المهمة هو الفيلسوف والقانوني الألماني رودولف ستاملر (١٨٥٦ - ١٩٣٨ م) صاحب كتاب نظرية العدالة ، والذي حاول أن يقدم رؤية جديدة للقانون الطبيعي متجنباً فيها أوجه القصور السابقة فيه ، التي كانت محل نقد من المذاهب الأخرى . وعلى رأس تلك الجزئيات التي كانت محل نقد تلك المتعلقة بثبات القانون الطبيعي وصلاحيته لكل زمان ومكان ، فكان أن قدم ستاملر ما سماه بالقانون الطبيعي ذي المضمون المتغير (٤) حيث أنه يكون خالداً في فكرته لكنه متغيراً في مضمونه . (*)

وقد لاقت تلك الفكرة نقداً حاداً في وقتها لما تتضمنه من تناقض واضح بين ثبات القانون الطبيعي وتغيره في الوقت نفسه .

(١) حسن كبيرة ، المدخل إلى القانون ، ص ١٢٥

(٢) دينيس لويد ، فكرة القانون ، ص ١٩٨١

(٣) حسن كبيرة ، مرجع سابق ، ١٢٧

(٤) المرجع نفسه ، نفس الصفحة

(*) للمزيد انظر :

لكن تلك المحاولة لم تكن الأخيرة في هذا الباب ، فقد تبعتها محاولات أخرى ، فإذا كان التقدم العلمي والتكنولوجي في القرنين التاسع عشر والعشرين قد لعب دوراً أساسياً في ظهور المذهب الوضعي ورفض فكرة القانون الطبيعي ، فإن الاضطرابات والثورات والحروب والأعمال الوحشية التي ارتكبت في التاريخ الحديث ... قد أدى إلى إحياء فكرة القانون الطبيعي في الأذهان^(١)

وقد صحب ذلك محاولات أخرى لتبني فكرة القانون الطبيعي مع التشديد على الجانب الأخلاقي أكثر من القانوني ، ومحاولة تعزيز مبدأ الحقوق والدفاع عن نمط الحياة الخيرة . ومن أمثلة تلك المحاولات ما بدأه الفيلسوف القانوني هاربرت ليونيل أودلفوس هارت H. L. A. Hart (١٩٠٧ - ١٩٩٢م) ، ثم ما قام به من بعده بشكل أعمق تلميذه جون فينيس John Finnis صاحب كتاب " القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية " . حيث يُعد عمله هذا هو الأشهر في القرن العشرين .

نقد نظرية القانون الطبيعي :

برغم ما تحويه فكرة القانون الطبيعي من مضامين أخلاقية سامية ، وما تعبر عنه من قيم ومبادئ نبيلة تحدد سلوك الإنسان في هذه الحياة ، إلا أنها لم تكن في يوم من الأيام محل إجماعٍ أو قبولٍ عام ، بل يمكننا القول أنه لم يُثر مذهب مثل ما أثاره هذا المذهب من جدلٍ وخلاف .^(٢)

وقد وُجّهت سهام النقد إلى نظرية القانون الطبيعي في عدد من النقاط ، لعل أبرزها:

• ارتباطها بالإيمان :

حيث تفترض النظرية في كثير من صورها أن هناك مُشرّعاً سماوياً هو مصدر ذلك القانون الطبيعي ، وهو المرجع في تحديد الأفعال الخيرة أو الشريرة ، وهو السبب الأساسي في رفعة القانون الطبيعي وسمّوه عن القوانين الوضعية التي من صنع البشر . إذن فنظرية القانون الطبيعي تستند في وجودها على وجود الإله ، وبالتالي يُصبح من المحتم تقديم الدليل على وجود الإله قبل الانتقال للخوض في الميتافيزيقية الأخلاقية.^(٣) وهو الأمر الذي يُعدّ مستحيلاً تحقيقه بنجاح مع كل الناس ، وبذلك يفقد القانون الطبيعي مصداقيته عن الكثيرين ممن لا يؤمنون بوجود إله من الأساس .

(١) دينيس لويد ، فكرة القانون ، ص ٦٥

(٢) حسن كيرة ، المدخل إلى القانون ، ص ١٠٧

• نظرية وعظية :

حيث تقوم نظرية القانون الطبيعي ، لا على التعامل مع واقع ما يحدث على الأرض من سلوكيات ، ومحاولة ضبطه كما هو منتظر من أي قانون أو تشريع ، بل تقوم بتقديم مُثلٍ عُلّيا وقيم أخلاقية محددة بوصفها النموذج للصواب وفقا للعقل أو وفقا لمشئئة الإله ، وهو ما يجعل منها نظرية وعظية مثالية أكثر من أي شيءٍ آخر ، ولعل هذا جعل نفي صفة قانون عن القانون الطبيعي أمراً شائعاً . كما أنّ تلك النظرة للقانون الطبيعي تجعل منه عقيدة **Dogma** حيث تُحوّله من أطروحة قابلة للنقاش والمراجعة ، إلى شريعة مقدسة لا ينبغي تحويلها أو العبث بها .

• مشكوك في فكرتها الأساسية:

حيث تركز فكرة القانون الطبيعي بالأساس على تصوراً أولية يفترض أن الطبيعة خيرة . وكما هو معروف فإن هذه الفكرة مشكوكٌ فيها من الأصل ، فهناك من الفلاسفة من رأي الطبيعة كنظامٍ وحشيٍّ فوضويٍّ لا يمكن للإنسان أن يعيش في ظل أحكامه وهو أمانٌ على نفسه . وعليه ، يصبح - وفق هذا التصور - من غير المنطقي أن نستقي قيماً وقواعد سلوكنا من الطبيعة . الأمر الذي يُضعف من موقف القانون الطبيعي كمصدر لضبط السلوك الإنساني .

• الخلاف حولها :

كذلك فإنّ الخلاف الواقع حول ماهية القانون الطبيعي وما يحتويه من أحكام ومصدره ، وعجز الفكر الإنساني عن تقديم نموذج لهذا القانون يمكن قبوله من الجميع ؛ يجعل من نظرية القانون الطبيعي مجرد أحلام فكرية لبعض الفلاسفة ، حيث تكون الإشارة أو الرجوع إلى نظام طبيعي أو أخلاقي أسمى غير مجدي في مثل هذا التعارض ، طالما لم يوجد اتفاق حول وجوده أو محتواه^(١)

(١) دينيس لويد ، فكرة القانون ، ص ٨٥ بتصرف

خاتمة:

حاولنا في هذا البحث أن نجيب عن التساؤل التالي عن طبيعة نظرية القانون الطبيعي عند فقهاء اليونان و أثرها في الفكر السياسي اللاحق . وقد خلصنا إلى ما يلي:

١. أن مصطلح القانون الطبيعي يشير عادة إلى جملة القيم والقواعد الأخلاقية الثابتة و العامة و القابلة للتطبيق على كل البشر ، حتى وإن لم تكن مكتوبة ؛ فهي نابعة من العقل و مفهومة بالبداهة . لهذا أُعْتَبِر القانون الطبيعي المرجع الأساسي لأي تشريع بشري .

٢. أن فلاسفة وفقهاء اليونان قد قدموا تصورًا متنوعًا لنظرية القانون الطبيعي ، جاعلين من العقل وقواه الفطرية مصدرًا أساسيا لأحكام القانون الطبيعي .

٣. أن فكرة القانون الطبيعي ، بما تعبر عنه من قيم ثابت و سامية قد ارتبطت بعد ذلك بفكرة الإله المشرّع ، حيث هو مصدر القانون الأذلي الذي يرشدنا إلى الصواب والخطأ ، وقد تطورت هذه الفكرة بقوة خلال حقبة العصور الوسطى على يد المَدْرَسِيِّين من رجال الكنيسة وعلى رأسهم القديس توما الأكويني .

٤. كان التخلص من سيطرة الكنيسة في عصري النهضة والعصر الحديث سببًا قويًا لتخليص فكرة القانون الطبيعي من ارتباطها بفكرة الإله المشرع ، ومحاولة ربطها بالعقل ، وبنظرية الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي .

٥. حاولت الثورة الفرنسية ترسيخ فكرة القانون الطبيعي وتحويلها إلى فكرة رسمي مطبقة ، لكن الخلاف الفلسفي حول محتواها قد حال دون ذلك .

٦. تدهورت فكرة القانون الطبيعي خلال القرن التاسع عشر تحت وطأة سيادة القيم الوضعية و المدرسة التاريخية في الاقتصاد ، إلا إنها عاودت الظهور في القرن العشرين كمحاولة لرد العالم إلى القيم السامية والمبادئ الأخلاقية العليا ، في ظل ما يشهده المجتمع الدولي من عنف وحروب وصراعات .

٧. تناول الفلاسفة نظرية القانون الطبيعي بالنقد كونها تتسم باللاهوتية أحيانا و تصطبغ بالصبغة الوعظية في أحيان أخرى ، كما أنها تقوم على فكرة خيرية الطبيعة المشكوك فيها ، وهو ما جعل الخلاف حولها يجعلها تنحصر في مؤلفات الفلاسفة دون أن تجد طريقها إلى التشريعات الرسمية إلا قليلا .

المصادر والمراجع العربية و المترجمة :

أفلاطون ، المحاورات الكاملة ، ترجمة : شوقي داود تمرانز ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ .

توما الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية ، ترجمة : الخوري بولس عواد ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٨٦٨ .

جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ترجمة : حسن جلال العروسي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

حسن كيره ، المدخل إلى القانون ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٧ .

دينيس لويد ، فكرة القانون ، ترجمة : سليم الصويص ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٤٧ ، الكويت ، ١٩٨١ .

عبد الرحمن بدوي ، فلسفة القانون والسياسة : إمانويل كانط ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٩ .

محمد محمود ربيع ، الفكر السياسي الغربي: فلسفته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٤ .

موسوعة السياسة ، رئيس التحرير : عبد الوهاب الكيالي ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ .

المصادر والمراجع الأجنبية :

Thomson(J.A.K.) , The Ethics of Aristotle , The Penguin Classics, London , 1953

Aristotle, Nicomachean Ethics, trans.by: Drummond Percy Chase, George Routledge , London , 1910

Augustine (St.) , The City of God. Trans. By: Marcus Dods , Edinburgh T. & T. Clark, London, 1913

Cicero, The Republic, Trans. by: G.W.Featherstonhaugh, G. & C. Carvill , NewYork, 1829

- Friedrich(Car Joachim) , The Philosophy of Law in Historical Perspective , 2nd (ed) , University of Chicago Press , Chicago, 1963**
- Goyette (John) & Latkovic (Mark S.) , St. Thomas Aquinas & Natural Law Tradition , CUA Press, NewYork, 2004**
- Grotius (Hugo) , On The Law of War and Peace ,Trans.by: A.C.Campbell ,Batoche Books,Ontario,2001**
- Kainz (Howard P.) , Natural Law: An Introduction and Re-examination, Open Court Publishing, NewYork , 2004**
- Locke(John) , Two Treatise of Government , Cambridge University Press , Cambridge , 1960**
- Miller (Fred D.), Naturalism (JR.), In : The Cambridge History of Greek and Roman, Edited by: Christopher Rowe& Malcolm Schofield, Cambridge University Press , London, 2008**
- Pound(Roscoe) , An Introduction to The Philosophy of Law , 4th(ed) , Yale University Press, New Haven , 1930**
- Stammler (Rudolf) , The Theory of Justice, Trans.by: Isaak Husik ,3rd (ed) ,The Lawbook Exchange, Ltd., New Jersey , 2008**
- Wiegardt (Erik) , The The Stoic HandBook , 2nd(ed) , Wordsmith Press , Sandiego , 2010**
- Encyclopedia of Philosophy , editor in chief : Donald M. Borchert , 2nd (edit), Macmillan References, NewYork, 2006**
- Routledge Encyclopedia of Philosophy , edit by: Edward Craig , Routledge , London & NewYork , 1998**
- The Dictionary of Philosophy, edit by : Dagobert D.Runes, Philosophical Library,Inc. , NewYork, 1983**